لافروف: المطالبة برحيل الرئيس السوري تعد انتهاكا لقرارات مجلس الأمن

على وقع مجازره في حلب.. الأسد مستعد للتقيد بالهدنة

دي ميستورا وكيري ولافروف

الدمار في حلب

- الائتلاف: موسكو طالبت بتصنيف كل معارضي بشار إرهابيين
- فرنسا: الأسد يلعب بورقة التقسيم وحلفاؤه يدعمونه
- دي ميستورا: اجتماع مجموعة دعم سوريا كان مخيباً للآمال

عواصم – «وكالات»: تتواصل الاشتباكات بين قوات النظام السوري والمليشيات الموالية لها من طرف، وفصائل المعارضة من طرف آخر في عدة محاور جنوب وجنوب غرب حلب وشمال المدينة.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الاشتباكات تجددت بين الطرفين في جبهة الشيخ سعيد جنوب حلب، وسط قصف طائرات النظام لمناطق في الشيخ سعيد والعامرية.

كما تجددت الاشتباكات بين الطرفين في منطقة الراموسة جنوب حلب، وفي محيط مخيم حندرات بريف حلب الشمالي وسط أنباء أولية عن تقدم قوات النظام وسيطرتها على نقاط وسيطرتها على نقاط جديدة بالمنطقتين.

هذا وكانت لجان التنسيق المحلية أفادت بمقتل نحو مئة مدني جراء القصف على حلب وبلدات ريفها.

وأشارت اللجان إلى أن من بين القتلى 23 طفلا و9 سيدات قضوا خلال القصف الروسي وقصف النظام على الأحياء الشرقية لحلب، إضافة الى مدينة الباب وقرية بشتافين في الريف الغربي.

وفي ريف حماة الشمالي، قتل اكثر من 20 عنصرا تابع للجيش السوري الحر جراء غارات استهدفت مقرا لهم. وبحسب المرصد السوري لحقوق الانسان استهدفت طائرات حربية مقرا للفصيل المقاتل بالقرب من النقطة 50 التي تسيطر عليها قوات النظام شمال شرق بلدة قمحانة.

وعجزت فرق الإنقاذ عن الوصول إلى المقر المتهدم، بسبب تكرر استهدافه من قوات النظام، كما لم تتمكن من إرسال آليات للمساعدة في انتشال جثث القتلى.

وفي موازاة هجوم النظام الجوي والبري على حلب، أفادت وزارة الخارجية الروسية بأن وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم أكد استعداد نظام الأسد لتنفيذ الاتفاقية بين موسكو وواشنطن حول الهدنة في سوريا.

وقالت الوزارة إن وليد المعلم، خلال لقاء جمعه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد موافقة نظام الأسد على الاتفاقيات الروسية الأمريكية واستعدادها لتنفيذها.

وأعلن المعلم، في تصريحات صحفية أدلى بها عقب اللقاء، أن الجانبين توصلا «إلى نتيجة جيدة جدا» خلال محادثاتهما بحسب تعبيره.

من جانبه أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده لم تتحدث أبدا عن خطة «ب» حول التسوية في سوريا لأنها لا ترى حلا عسكريا للأزمة هناك وأضاف أن نظيره الأميركي يشاطره نفس وجهة النظر.

وأكد لافروف أن المطالبة برحيل الأسد يعتبر انتهاكا لقرار مجلس الأمن الدولي.

وحث على عدم الإصغاء إلى الأطراف التي تعمل على تقويض قرارات مجلس الأمن الدولي التي تقضي بوضوح بوجوب وقف إطلاق النار دون شروط مسبقة بعد تهديدهم ببعدم المشاركة في المفاوضات ما لم ينقرر مصير الأسد.

وفيما يتعلق بالربط بين فصل المعارضة المعتدلة عن الإرهابيين في سوريا بحظر طلعات الطيران الحربي للنظام اعتبره غير مقنع ومصطنع.

وحمل لافروف التحالف مسؤولية السيطرة على الفصائل المقاتلة في سوريا على اعتبار أنها القادرة على إعطاء أوامر لها وطالبها بالكف عن دعمها ما لم تبتعد عن مواقع الإرهابيين.

من جهة أخرى كشف عضو الائتلاف الوطني السوري نصر الحريري في مقابلة سابقة مع الحدث عن أن روسيا طالبت صراحة بإدراج جميع الخارجين ضد النظام ضمن لوائح الإرهاب.

فيما قال رئيس الوفد المفاوض للمعارضة السورية أسعد عوض الزعبي إن الاجتماعات الروسية الأميركية تأتي لإتاحة المزيد من الوقت للنظام وموسكو والمليشيات الموالية لقتل المزيد من المدنيين ولتقسيم سوريا.

من ناحية أخرى اعتبر وزير الخارجية الفرنسي جان مارك ايرولت الجمعة، أن التصعيد اللافت في الغارات الجوية التي يشنها النظام على حلب هدفها تقسيم سوريا، منتقدا دعم حلفائه له في هذه الخطوة.

وقال في اجتماع الأمم المتحدة إن الغارات التي استهدفت حلب خلال الساعات الماضية توحي بأن النظام يلوّح بورقة تقسيم سوريا، وحلفاؤه يدعمونه في حدوث هذا.

وأضاف «جددت اقتراحي لبناء ثقة بين مختلف الأطراف الجميع أيد موقفنا وسنرى ماذا سيحدث لاحقا، يجب أن لا نفقد الأمل ولكن هناك غموض بشأن الموقف الروسي حيث أشرت إلى خمسة آلاف جندي روسي على الأراضي السورية بالإضافة إلى الإيرانيين والمليشيات وهؤلاء جاؤوا لمساندة نظام الأسد ولكنهم يريدون في الوقت ذاته حلا سياسيا لا عسكريا ولكن نريد منهم أفعالا لا أقوالا».

من جانبه قال نائب وزير الخارجية الروسي إنه لا اتفاقات جديدة بشأن سوريا بعد اجتماع بين كيري ولافروف في نيويورك، مضيفا أن العقبة الرئيسية هي موقف الولايات المتحدة.

وفشلت الولايات المتحدة وروسيا في الاتفاق على كيفية استئناف وقف إطلاق النار في سوريا خلال اجتماع عقد يوم الخميس، ووصفه وسيط الأمم المتحدة إلى سوريا بأنه كان «مطولا وشاقا ومخيبا للآمال».

واجتمعت المجموعة الدولية لدعم سوريا على هامش اجتماع الأمم المتحدة السنوي لزعماء العالم في نيويورك في الوقت الذي أعلن فيه جيش النظام السوري بدء هجوم عسكري جديد على شرق مدينة حلب، الذي تسيطر عليه المعارضة المسلحة.

وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري بعد الاجتماع «تبادلنا الأفكار مع الروس وننوي التشاور غدا» بشأن أفكارهم. وأضاف «أنا أقل عزما اليوم عما كنت بالأمس بل إنني أكثر إحباطا».

واتفقت روسيا والولايات المتحدة في التاسع من سبتمبر أيلول على اتفاق يهدف إلى إعادة عملية السلام في سوريا إلى مسارها الصحيح.

وتضمن ذلك هدنة في سائر أنحاء البلاد وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وإمكانية التعاون العسكري المشترك.

لكن الهدنة انهارت فعليا بعد أسبوع واحد عندما تم قصف قافلة إغاثة ومقتل نحو 20 شخصا.

من جانب آخر لم يتوصل الفرقاء المجتمعون حول سوريا في نيويورك، في محاولة للتوصل لحل سياسي أو أقله إعادة إحياء الهدنة التي انهارت، إلى نتيجة على ما يبدو ما دفع وزير الخارجية الأميركية جون كيري إلى الإعلان في وقت متأخر من ليل الخميس أنه سيعقد اجتماعا آخر مع روسيا يوم الجمعة بشأن سوريا.

في حين التي التوصيف الأوضح للاجتماع على لسان المبعوث الأممي إلى سوريا ستافان دي ميستورا، الذي وصفه بالطويل والمخيب للآمال.

وكان كيري أكد في ختام اجتماع المجموعة الدولية لدعم سوريا، التي تضم 23 دولة ومنظمة دولية، أنه لا يمكن نجاح الاتفاق طالما هناك طرف لا يلتزم به، داعيا النظام السوري وروسيا إلى تحمل مسؤولياتهما، ومشددا على أن فشل الاتفاق سيعيدنا الى المربع الاول من الأزمة السورية.

كما شدد على أن غياب الحل السياسي يعني بقاء الحرب في سوريا، مشيرا إلى أن وقف الطيران ليوم واحد سيظهر القدرة على انجاح الهدنة.

إلى ذلك، أشار كيري إلى سعيه مع بقية الأطراف لخطوات إضافية لتخفيف معاناة السوريين، وقال «يجب إيصال المساعدات الانسانية دون عراقيل الى كافة المناطق السورية».

حكومة إسرائيل تسعى لتمرير قانون لمصادرة أراضي فلسطينيين

الاحتلال يستهدف المزارعين والصيادين في غزة

زورق إسرائيلي يجوب شواطئ غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: ندد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان بتصريحات رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ومزاعمه بأن المستوطنات ليست أساس الصراع مع الفلسطينيين، محذرا من قانون لفرض تعويضات على الأراضي المصادرة للاستيطان.

وحذر المكتب في تقريره الأسبوعي أمس السبت، من خطورة المحاولات التي يقودها أركان اليمين في إسرائيل، بهدف «شرعنة» المستوطنات. وفي مقدمتها مستوطنة «عمونا»، التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، بدعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وحسب التقرير، فإن حكومة الاحتلال تسعى إلى تمرير قانون يفرض على الفلسطينيين تلقي تعويضات عن أراضيهم التي يتم مصادرتها بقوة الاحتلال لأغراض استيطانية.

وأفاد التقرير أن محاولة تمرير القانون يأتي كوسيلة جديدة يحاول الاحتلال اللجوء إليها لسرقة الأرض الفلسطينية والاستيلاء على المزيد منها، حيث وقع 25 وزيرا ونائبا من حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم على مشروع قانون لشرعنة نهب أراضي الفلسطينيين، يدعو إلى سن القانون رغم معارضة المستشار القانوني للحكومة.

وأعرب الموقعون عن دعمهم لسن القانون «الذي يهدف إلى تنظيم بيوت السكان في عمونة وعوفرا ونيف هاديوت وفي كل مستوطنات الضفة الغربية بشكل قانوني، ومنع التشويه الأخلاقي والإنساني والاجتماعي الذي سيسببه إخلاء مئات وآلاف العائلات التي بنت بيوتها بدعم ومساعدة من الحكومات الإسرائيلية»، على حد زعمهم.

واعتبر المكتب الوطني «عمونا» وسائر البؤر الإستيطانية، الصغيرة منها والكبيرة، التي رخصها جهاز الاحتلال أو لم يرخصها، كلها غير شرعية وتشكل معا جريمة حرب يجب أن يوضع لها حد.

من جانب آخر استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس السبت، بنيران الأسلحة الرشاشة مجموعة من المزارعين ورعاة الأغنام شرق مدينة غزة، ومراكب الصيادين قبالة بحر مدينتي غزة ورفح جنوب قطاع غزة.

وأفادت مصادر بأن قوات الاحتلال المتمركزة في محيط موقع «ناحل عوز» العسكري شرق مدينة غزة، أطلقت النار على المزارعين ورعاة الأغنام في الأراضي الزراعية شرق المدينة وأجبرتهم على ترك المكان، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف المزارعين أو رعاة الأغنام.

كما استهدفت زوارق بحرية الاحتلال بنيران رشاشاتها مراكب الصيادين قبالة شاطئ مدينة رفح جنوب قطاع غزة، ما أدى إلى إلحاق أضرار مادية في أحد مراكب الصيد، لكن دون وقوع إصابات في صفوف الصيادين.

وأكدت المصادر أن بحرية الاحتلال هاجمت مراكب الصيادين قبالة بحر منطقتي السودانية والواحة شمال غرب مدينة غزة، بوابل من نيران الرشاشات الثقيلة، وأن الصيادين اضطروا للهروب إلى شاطئ البحر.

الأمن يحبط مخططاً إخوانياً لضرب الاقتصاد واستنزاف الدولة

مصر: الإعدام لـ7 إسلاميين أدينوا في قضية مقتل ضابط شرطة

عناصر من «الإخوان»

القاهرة – «وكالات»: أجهض قطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية المصرية، مخططا جديدا لجماعة الإخوان، يستهدف إفشال جهود التنمية والنيل من مقدرات الدولة واستنزاف مواردها وضرب الاقتصاد المصري.

وبحسب بيان رسمي، توافرت معلومات لقطاع الأمن الوطني، بشأن تشكيل قيادات التنظيم الهاربين خارج البلاد كيانا تحت مسمى «وحدة الأزمة» يتمثل دوره في إيجاد وسائل جديدة لإختلاق وإثارة الأزمات من خلال كوادره داخل البلاد وتنفيذ مخطط يستهدف الإضرار بمقدرات الدولة الإقتصادية والسعي لإيجاد مناخ تشاؤمي من خلال اصطناع الأزمات، بدعوى فشل الدولة في تنفيذ خطط التنمية.

ورصدت أجهزة الأمن أحد اللقاءات التنظيمية لعناصر هذا التحرك ومقر انعقاده، لتدارس التكليفات الصادرة بشأن تنفيذ هذا المخطط، وتم استهداف الوكر المعد لعقد اللقاء التنظيمي، وهو ما أسفر عن ضبط القيادي شعبان جميل عواد السيد، و11 قياديا إخوانيا، بالإضافة لخمسة آخرين اضطلعوا بتأمين اللقاء المشار إليه من الخارج وعُثر بحوزة أحدهم على «فرد خرطوش محلي الصنع وعدة طلقات».

وأسفر تفتيش مقر اللقاء عن العثور على مبالغ مالية وقدرها (70.40 ألف دولار أمريكي، و105.975 ألف جنيه مصري)، كانت معدة للتوزيع على مسؤولي لجنة الأزمة لتفعيل آليات عملها، ومطبوعات تنظيمية تحتوي على هيكل وحدة الأزمات وآليات تحركها (إعلاميا وجماهيريا) والمؤسسات والكيانات وكافة شرائح المجتمع التي تستهدفها الجماعة من خلال تصعيد المطالب الفئوية في أوساطهم واستثمار القرارات الإقتصادية الأخيرة للتشكيك في قدرة الاقتصاد القومي وحث المواطنين على الوقوف في وجه عملية الإصلاح الاقتصادي.

من جانب آخر قالت مصادر قضائية إن محكمة مصرية أيدت السبت إعدام سبعة إسلاميين وعاقبت خمسة آخرين بالسجن المشدد عشر سنوات في قضية مقتل ضابط شرطة كبير في محافظة الجيزة بعد أسابيع من قض اعتصامين لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين في 2013.

وقتل اللواء نبيل فراج مساعد مدير أمن الجيزة في 19 سبتمبر 2013 في بداية اقتحام قوات الأمن لمدينة كرداسة بمحافظة الجيزة المجاورة للقاهرة لإلقاء القبض على إسلاميين قالت السلطات وقتذاك إنهم بسطوا سيطرتهم على المدينة.

وقالت المصادر إن إحدى دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة أصدرت الحكم بعد إعادة محاكمة وإن متهما نال البراءة.

وكانت دائرة أخرى في محكمة جنايات القاهرة قد قضت في أغسطس 2014 بإعدام 12 متهما والسجن المؤبد لعشرة آخرين وبراءة متهم بينهم 13 حضوريا.

وفي فبراير 2015 قبلت محكمة النقض – أعلى محكمة مدنية مصرية – طعونا من المحكوم عليهم حضوريا وأمرت بإعادة المحاكمة التي صدر فيها الحكم اليوم.

وتنظر محكمة النقض في مدى سلامة تطبيق القانون في القضايا التي تعرض عليها.

ويحق للمحكوم عليهم الطعن على الحكم مرة ثانية وأخيرة أمام محكمة النقض فإن قبلت طعونهم تنظر موضوع القضية بنفسها.

وتعاد محاكمة المحكوم عليهم الهاربين إذا سلموا أنفسهم للسلطات أو ألقي القبض عليهم. ويقول قانونيون إن السجن المشدد يحرم المحكوم عليهم من العفو عن جزء من العقوبة.

وكانت النيابة العامة وجهت للمتهمين عدة تهم بجانب قتل فراج منها الانضمام إلى جماعة إرهابية في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي حظرتها الحكومة وأعلنتها جماعة إرهابية بعد شهور من عزل الرئيس المنتمي إليها محمد مرسي في يوليو 2013.

وكانت قوات الأمن فضت اعتصامين لمؤيدي جماعة الإخوان في القاهرة والجيزة في 14 أغسطس 2013 بعد نحو ستة أسابيع من عزل مرسي إثر احتجاجات حاشدة على حكمه الذي استمر عاما.

وقتل عدد من أفراد قوات الأمن في فض الاعتصامين.

وكان قسم شرطة كرداسة تعرض لهجوم بالرصاص وقنائف آر.بي.جي يوم فض الاعتصامين وقتل 12 من ضباط وأفراد الشرطة.

من جهة أخرى ناشدت المنظمة الدولية للهجرة، البرلمان المصري لتمرير قانون مكافحة التهريب والذي سيكون بمثابة رادعاً قوياً للمهربين، موضحة أن القانون المقدم للبرلمان يحمي حقوق المهاجرين الذين تم تهريبهم، وينص على عقوبة بالسجن وغرامات كبيرة للمهربين والمتواطئين معهم.

«الدولية للهجرة» تناشد البرلمان المصري تمرير قانون مكافحة التهريب

وأنقذت السلطات المصرية 154 مهاجراً من بينهم 111 مصرياً، و26 سودانياً، و13 إريتريا، وصوماليين، وشخص سوري وآخر إثيوبي في حادث غرق مركب للهجرة غير الشرعية.

وأشارت المنظمة، في بيان لها، إلى أن التصدي للهجرة غير الشرعية في مصر، فضلاً عن التهجير القسري في المنطقة، بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى الآن.

ووفقاً لمشروع المهاجرين المفقودين للمنظمة الدولية للهجرة، لقي حتى الآن 3213 مهاجراً أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط، في حين أن ما يقدر بـ 298474 مهاجراً وصلوا إلى أوروبا.

وأضافت أنه في السنوات الأخيرة، وحيث أن عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين في ازدياد، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومة المصرية وشركائها المحليين لمعالجة أسباب الهجرة غير المنتظمة من جذورها وتوفير بدائل لها، ويتضمن تعزيز فرص العمل وتطوير مهارات الشباب المصري المعرضين لخطر الهجرة غير المنتظمة، ومن أجل ذلك، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة خمس مكاتب لتقديم خدمات المعلومات والمشورة والإحالة والتي تعمل الآن كمكاتب الشباك الواحد بتقديم خدمات مجمعة للباحثين عن عمل وأصحاب الأعمال لتعزيز فرص العمل للشباب، وذلك من خلال تطوير المهارات الشباب وخدمات التوظيف ودعم مشروعات ريادة الأعمال.